أسعار العملة في مزاد البنك المركزي

السعر الأساسي الذي رسا عليه البيع	١١٧٠/ دينار/ دولار
المبلغ المباع من قبل البنك بالسعر المعلن	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
مجموع عروض الشراء/ (دولار)	١٧٥,٤١٠,٠٠٠
عدد المصارف المساهمة في المزاد	٢١

اسعار النفط

خام القياس الأوروبي مزيج برنت	١٠٦ دولارات للبرميل
الخام الأمريكي الخفيف	٨١,٢٦ دولار للبرميل

رؤية تحليلية

بعد انسحاب القوات الأميركية.. دلالات توقيت جولات التراخيص

□ الدكتور حليم كاظم

حقل نفط (أرشيف)

الشركات التي فازت بجولات التراخيص لتطوير الحقول العراقية العملاقة هي الأخرى عملاقة ومن العيار الثقيل. جنسياتها معروفة عالميا، فشركة أكسن موبيل مثلا أميركية و لوك أويل روسية و سي ان بي سي صينية وتوتال فرنسية وبرتش بتروليوم إنكليزية وشيل هولندية وآيني إيطالية ...الخ. هذه الشركات معرفة بالمخاطبات والأدبيات بـInternational oil Companies واختصارا IOCs.

عملية تطوير الحقول التي فازت بها الشركات تتطلب أموالا طائلة تقدر بأكثر من ١٥٠ مليار دولار على أقل تقدير، إن مبالغ بهذا الحجم لا يستطيع العراق توفيرها، لا بل حتى الشركات نفسها لا تملك السيولة اللازمة، وهي تلجأ في العادة للبنوك العالمية ذات السطوة في عالم المال والاقتصاد والسياسة. هذه البنوك لا تقرض إلا بعد سلسلة دراسات معمقة وتحوطات من كل الجوانب.

النفط سلعة إستراتيجية بكل المعايير والحديث عن النفط هو حديث في السياسة والعكس صحيح. هو سلعة ناضبة. وتشير كل الدلائل والدراسات إلى أن الذروة النفطية ستحل بين عامي ٢٠١٥ – ٢٠٢٠ على أبعد تقدير، والذروة النفطية لمن لا يعرف، هي تلك التي يتساوى فيها العرض مع الطلب، بعد أن كان العرض ومنذ بدء استخراج النفط يفوق الطلب، أي أنها نقطة الانقلاب. بعد الذروة سوف لا يلبي العرض الطلب وستجد الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، نفسها في مواقف وصراعات لا تحمد عقباها من أجل تأمين احتياجاتها من سلعة شريان الاقتصاد، أي اقتصاد، وللوهلة الأولى يبدو أن توقيت تطوير الحقول العراقية وخاصة العملاقة منها يصب في حل هذه المشكلة أو تأخيرها قدر المستطاع.

السؤال هو: هل أن توزيع الحقول موضوع التطوير بين الشركات النفطية العالمية، من خلال جولات التراخيص، جاء نتيجة منافسة علنية شفافة، هكذا بمنتهى البساطة كما تروج له وسائل إعلام الأطراف كافة؟ أم أن هناك قدرا من التنسيق الخفي جرى وراء الكواليس؟ قبل الإجابة على هذا السؤال لنذكر الحقائق التالية:

• الاقتصاد العراقي ريعي أعرج يعتمد على تصدير النفط كمصدر للعوائد المالية بنسبة تفوق ٩٥ ٪، عليه يجب ويجب أن يطور صناعته الاستخراجية وبأسرع وقت ممكن، وفي حالته ينطبق علية المثل الشهير "مجبر أخاك لا بطل".

• جنسيات أغلب الشركات النفطية التي فازت بالعقود هي لدول "اقتصادياتها تمثل أكثر من ٨٠٪ من الاقتصاد العالمي، منها تنبع الأزمات المالية والاقتصادية وهي من يقضي عليها، رائدة في عالم التكنولوجيا واستخدامها، أساطيل بحرية وقوات عسكرية ضاربة، وأخيرا لها نفوذ سياسي كبير ومؤثر يتمثل بحق النقض في مجلس الأمن الدولي وصاحبة اليد العليا في صنع القرار السياسي الدولي، والعراق يقع في منطقة جيوبوليتيكية غير مستقرة برغم أن الوصف الأقرب هي منطقة تتجه نحو الفوضى التي ستشمل آجلا أم عاجلا دول نفطية في المنطقة يشكل أنتاجها من النفط ثلث أنتاج منظمة أوبك تقريبا.

• النظام السياسي في العراق هش وغير مستقر. كل الكتل السياسية والمكونات والقوميات والمذاهب والأديان والأحزاب لا يثق بعضها بالأخر والأنكى كل يتربص بالأخر وليس سرا أن لبعضها ارتباطات خارجية ومع دول جوار نفطية لا تريد مصلحة العراق وشعبه.

• الوضع الأمني داخليا لا يدعو إلى الاطمئنان.

• الجيش العراقي غير قادر وبكل المعايير الفنية والمهنية على حماية الحدود الخارجية، ومن مفارقات العملية السياسية، أن الجيش العراقي هو الآخر غير متجانس تماما مثل شعبه على الأقل في الوقت الراهن.

ربما هناك من يعتقد ويروج إلى أن المظاهر آنفة الذكر في طريقها للحل وهذا تفاؤل مفرط لأن المسألة ليست فيروسا عضويا يمكن القضاء عليه بحقنة أو مضاد حيوي، تغيير الواقع المعاش ومشاكله الاجتماعية المتراكمة منذ قرون يحتاج إلى سنين بل العشرات، وعليه فإن التفاؤل المفرط قد يؤدي إلى خيبات أمل كبيرة.

كل هذه الحقائق وأكثر، ليست غائبة عن أذهان الشركات النفطية العالمية والبنوك ودولها، وأكاد أجزم أنها على دراية وعلم مسبقين بها من خلال التقييم الدقيق لاستخبارات دولها المتواجدة على أرض العراق وتأسيسا على ذلك أنها قد حسبت كل خطوة من خطواتها بعناية ودقة وكل ما يترتب على ذلك.

أشار محلل اقتصادي إلى أنه بعد انسحاب القوات الأميركية من العراق نهاية العام الحالي ستتجه العملية السياسية والوضع السياسي إلى المجهول، في الحقيقة لا أجد أن هذا التحليل موفق، حيث لمجرد التفكير بحشود الشركات التي تقف أمام وزارة النفط، نستطيع القول إن الحقائق التي تطرقنا لها وحتى احتمال الخروج الأميركي من العراق نهاية العام وما سيتركه من فراغ في الوضع الأمني، لم تكن يوما غائبة عن أذهان القيادات التنفيذية لهذه الشركات والبنوك التي تدعم مشاريعها للدخول في السوق النفطية العراقية وضخ مليارات الدولارات فيها.

مليارات الدولارات كاستثمارات، وذروة نفطية قادمة ولا ريب، وسلعة إستراتيجية حيوية، كلها أمور لا يمكن أن يترك مستقبلها ومصيرها للصدف. ربما نحن الشرق أوسطيون، في السياسة والاقتصاد، نعطي مساحة أوسع للنيات، أما البنوك والشركات فلا تتعامل مع حسن النية والتعهدات الشفوية تحت أي ظرف كان. كل شيء محسوب وبالمثقال خاصة في عالم النفط والمال، حيث التعامل معها لا يخضع للسياقات السياسية المألوفة لنا في الشرق الأوسط.

من وجهة نظري، وقد أكون مخطئا، واستنادا على أرقام الاحتياطيات النفطية المعلنة في الوقت الحاضر ستكون الدول المنتجة للنفط عاجزة عن سد الطلب العالمي على النفط بعد عام ٢٠٢٠، وهذا ما يؤكده العديد من خبراء النفط، ومن خلال قراءة سريعة لسياسات الشركات النفطية ومن يقف وراءها عند الأزمات، نذكر بعض منها وتحديدا من الشرق الأوسط:

• إسقاط حكومة د. مصدق رئيس وزراء إيران أواسط الخمسينات.

• إسقاط عبد الكريم قاسم بعد تشريعه قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١.

• مساعدة الكويت عسكريا للتحرر من غزو صدام حسين (قصة صدام حسين منذ الغزو لحين سقوط نظامه ماثل أمام أعيننا).

• الدعم العسكري والاستقرار السياسي الذي ضمنته شركة ارامكو للنظام السعودي وكذا الحال لبقية مجلس التعاون الخليجي.

• أحدث مثال لا تزال أحداثه جارية على أرض الواقع المتمثل بتدخل النيتو بإقصاء معمر القذافي.

ومن خلال فهم عميق وأدراك براغماتي لطبيعة النفط كسلعة حيوية تعتبر شريان اقتصاديات الدول الصناعية، فأن الشركات العالمية التي فازت بعقود تطوير الحقول العراقية ومن ورائها البنوك ودولها، هي التي ستحمي العراق من أي خطر محدق محتمل من خارج الحدود، وستحمي استثماراتها في الداخل بكل الوسائل المتاحة والعبث معها يعتبر خطا أحمر، سواءً كان من الداخل أم الخارج، لكنها وبكل شفافية ووضوح ستترك للعراقيين مسؤولية أمنهم الداخلي، وكذلك كيفية توظيف عائدات النفط كما يحلو لهم للبناء أو الهدر، لكنها ستأخذ حصتها كاملة وحسب العقود التي أبرمتها من دون زيادة أو نقصان، وعند نضوب النفط ستلوح بيديها مودعه مع ابتسامة أتمنى ألا تكون ساخرة.

مصدر: سعي لتخصيص جزء من الموازنات لتغطية تكاليف مشروع البنى التحتية

□ بغداد / متابعة المدى الاقتصادي

أكدت لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب سعيها لاستحصال الموافقة على تخصيص مبالغ مالية ضمن موازنات البلاد العامة لغرض البدء بتسديد المبالغ المالية لمشروع قانون البنى التحتية، فيما أكدت التوافق على مشروع القانون الذي سيمول بمبلغ ٣٧,٥ مليار دولار أميركي.

وكان مجلس النواب قد أعاد في آب الماضي مشروع قانون الدفع بالآجل إلى الحكومة بعد اعتراضه على قيمة المشروع البالغة ٧٠ مليار دولار.

ورفض مجلس النواب في دورته السابقة، مشروع قانون البنى التحتية الذي تقدمت به الحكومة آنذاك والذي يقضي بمنح شركات استثمارية كبيرة مشاريع البنى التحتية بقيمة ٧٠ مليار دولار بطريقة الدفع الآجل عندما كان العديد من دول العالم الصناعية تمر بأزمة مالية كبيرة.

وقال عضو اللجنة سلمان الموسوي لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز)، إن "هناك بعض الأطراف كان معترضاً على مشروع قانون البنى التحتية بحجة أن القانون سيثقل كاهل الأجيال المقبلة بديون كبيرة"، مشيرا إلى أنه "تم إقناع المعترضين من خلال عرض الحقائق والامتيازات التي تتعلق بالقانون وآلية إقراض المبالغ المالية".

من مشاريع البنى التحتية (أرشيف)

وأوضح الموسوي أن "العراق بأمس الحاجة إلى إقامة مشاريع إستراتيجية، كالمجاري، وشق الطرق السريعة، وإقامة محطات التصفية، والكهرباء، والجانب الصحي والتعليمي"، لافتا إلى أنه "تم تحديد استضافة رئيس هيئة الاستثمار الوطنية وعضو في اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء لغرض بحث آلية تسديد المبلغ ونسب الفائدة".

وبين الموسوي أن "عملية سداد المبلغ والفوائد ستبدأ بعد ثلاث سنوات من انجاز المشروع"، مشيرا الى أنه "تم بحث تخصيص مبلغ بدءاً من موازنة الاعوام المقبلة لغرض تسديد قيمة القرض والفائدة".

ويقضي مشروع قانون البنى التحتية الجديد بتنفيذ الشركات الأجنبية وبخاصة الكورية منها مشاريع للبنى التحتية، كالمدارس، والمستشفيات، ومشاريع المياه، بطريقة الدفع بالآجل.

ويعاني العراق من بنية تحتية متهالكة في مجمل القطاعات نتيجة سنوات طويلة من الحصار والحروب خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي.

وعلى رغم مرور ثماني سنوات على الإطاحة بالنظام العراقي السابق، لم تستطع الحكومات توفير الخدمات الأساسية العامة للمواطنين، والتي غالبا ما يحتجون على نقصه.

مصطلحات اقتصادية

إعداد / المدى الاقتصادي

احتكار

هو الحالة التي يكون السوق فيها عبارة عن شركة واحدة فقط تؤمن منتج أو خدمة (منتجات و/أو خدمات) إلى جميع المستهلكين. بمعنى آخر، هذه الشركة تكون مسيطرة على كامل السوق ولهذا تسمى الشركة حينها بالمحتكِرة. إذن السوق يسمى مُحتكرا، الشركة مُحتكرة والحالة احتكارا، وفي هذه الحالة تستطيع الشركة أن تفرض الأسعار كيفما تشاء لأنه لا يوجد شركات أخرى لمنافستها في هذا السوق. كل الشركات تسعى للوصول إلى هذه المرحلة لكي تتحكم بالمنتج وبسعره وبالتالي كي تزيد من أرباحها. يتشعّب من الاحتكار حالات كثيرة، قد يوجد في السوق مثلاً شركات أخرى منافسة على المنتج نفسه أو الخدمة ولكن عندما تكون هذه المنافسة هامشية مع الشركة المسيطرة على السوق، تُسمى الحال بالاحتكار الشبه كامل عندما يسيطر على السوق عدد قليل من الشركات تُسمى حينها هذه الحالة باحتكار القلّة. والاحتكار لغة من الحكرة وهو السيطرة اصطلاحا هوَ حبس الطعام أو كمل ما يضر الناس أو يعسر عليهم وقت الحاجة الماسة أين تكون قليلة أو نادرة حتى يرتفع ثمنه فيعرضه للبيع.

الاحتكار الطبيعي

تصل الشركات إلى احتكار السوق عندما تكون الأرباح تصاعدية مع الإنتاج والبيع، كلما ارتفع الإنتاج تنخفض معه الكلفة وذلك لأن الاستثمارات الأولية الأساسية تكون ضخمة جداً. حيث تستطيع الشركة في هذه الحالة الإنتاج بكميات هائلة تغطي كامل السوق ولا تستطيع في الوقت نفسه أي شركة الدخول إلى هذا السوق لأنها ستكون مضطرة إلى الكثير من الاستثمارات. بالتالي، وجود أكثر من شركة في هذا السوق لن يكون مربحاً لكلتا الشركتين.

الاحتكار في القطاع الخاص

هو عندما تحدد الشركة نفسها سعر المبيع حسب الطلب وفي نفس الوقت تستطيع تعديله حسب كمية الإنتاج.

الاحتكار في القطاع العام

الحكومة هي التي تحدد الأسعار في هذه الحالة تبعاً لمعايير خاصة، على سبيل المثال، قد تعمد الدولة لخفض الأسعار لتأمين المنتج للمستهلكين الذين لا يستطيعون شراء المنتج بأسعار مرتفعة. الاحتكار القانوني: عندما يكون قرار الاحتكار صادراً عبر قانون من جهات حكومية أو جهات مراقبة للأسواق لمنع المنافسة وذلك لأهداف متعددة كالأمن أو لإدارة ثروات إستراتيجية.

الاحتكار المحلي

إذا كانت الشركة موجودة في محيط خاص بحيث تبعد عنها باقي الشركات جغرافياً مما يخوّل لها تلقائياً احتكار العرض والطلب في هذا المكان.

مصادر الاحتكار

استثمارات أولية ضخمة بالاستحواذ على ثروات نادرة أو على ملكية خاصة في طرق الإنتاج. الدعم الحكومي. تصرفات إستراتيجية غير شرعية.

بورصة الاسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٧٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٨٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٤٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٨٥٠,٠٠٠
شيش ٣/٤ انج	١ طن	٩٥٠,٠٠٠
بورك	١ طن	٨٥,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٢٥٠	خيار	١٠٠٠
برتقال مستورد	١٢٥٠	طماطم	٧٥٠
ليمون عراقي	٥٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
تفاح اصفر	١٠٠٠	شجر	٥٠٠
تفاح احمر	١٥٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح اخضر	٢٠٠٠	باقلاء	٥٠٠
موز	١٠٠٠	شوندر	٥٠٠
كيوي	٢٠٠٠	شلغم	٥٠٠
رمان عراقي	١٠٠٠	لهانة	٥٠٠
كستناء عراقي	٢٠٠٠	قرنابيط	٥٠٠
لالنكي	١٠٠٠	جزر	١٥٠٠
نارنج	٥٠٠	خس	٢٥٠
تمر زهدي	١٠٠٠	فاصوليا	٢٠٠٠
تمر خستاوي	١٢٥٠	بطاطا	١٠٠٠

اسعار المعادن النفيسة مقابل الدينار العراقي

المعدن	سعر الـ(١)غم	المعدن	سعر الـ(١)غم
بلاتين	٨٠٠٠٠	ذهب عيار ١٨	٣٥٠٠٠
ذهب عيار ٢٤	٤٥٠٠٠	ذهب عيار ١٤	٣٠٠٠٠
ذهب عيار ٢١	٤٠٠٠٠	ذهب عيار ١٢	٢٥٠٠٠
فضة	١٨٠٠		

(اسعار الأحجار الكريمة بالـ(دولار

النوع	الوزن	السعر	النوع	الوزن	السعر
ماس	قيراط	١٢٠٠	سندلس تركي	عقد ٣٠ غم	٣٥
لؤلؤ	١ غم	٣٠٠	كهرب الماني	١ غم	
مرجان	١ غم	١٠	كهرب روسي	١ غم	
زمرد كولومبي	١ غم	٥	كهرب بولوني	١ غم	
زمرد هندي	١ غم	٣	شذر	٣٠ غم	٨
ياقوت احمر	١غم	٢	فيروز	١٠ غم	٥
عقيق سليمان	عقد ١٥ غم	٧٠	عقيق	١٠ غم	١٠

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٧٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٣٠,٠٠٠
رز فيتنامي	٥٠ كغم	٢٠,٠٠٠
رز تايلندي	٥٠ كغم	٢٥,٠٠٠
زيت طعام	١٥ كغم	١٠,٠٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥١,٠٠٠
شاي	١ كغم	٥٠٠٠
معجون طماطة	٩٥٠ غم	٣٠٠٠
دجاج عراقي	١ كغم	٣٥٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٣٢٥٠
دجاج اميركي	١ كغم	٢٥٠٠
بيض	٣٠ بيضة	٥٠٠٠
شعرية عراقية	١ كغم	٥٠٠